

Distr.: General
2 March 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الرابعة والستون
جنيف، ٦-٨ شباط/فبراير ٢٠١٧

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والستين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-03455(A)



* 1 7 0 3 4 5 5 *

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الرابعة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وعقد المجلس أربع جلسات عامة خلال هذه الدورة.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٦: الطريق إلى الخروج وما بعده - تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه^(١)

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣٠ (د ت-٦٤)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يرحب باستمرار جهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تنفيذ أولويات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، ومع مراعاة مافيكيانو نيروبي (توافق آراء نيروبي)،

١- يلاحظ أنه لم يُحرز سوى تقدم محدود نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، مما يُصعّب تحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢- يعرب عن قلقه من أن أقل البلدان نمواً، كمجموعة، حققت في السنوات الخمس التي أعقبت اعتماد برنامج عمل اسطنبول نمواً سنوياً دون المعدل المستهدف وهو ٧ في المائة، اللازم للحد من الفقر المدقع بنسبة كبيرة ووضع تلك البلدان على طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية؛

٣- يشجع كذلك حكومات أقل البلدان نمواً على طرح سياسات واستراتيجيات شاملة بغرض التغلب بفاعلية على التحديات الاجتماعية - الاقتصادية وإخراج تلك البلدان من التهميش والتخلف، ويرحب بدعم شركاء التنمية في هذا الشأن، بطرق منها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤- يؤكد على أهمية تمكين أقل البلدان نمواً من بناء قدراتها الإنتاجية، بغية تحويل اقتصاداتها بنوياً، وإقذارها على امتصاص الصدمات الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية يتسمان باتساع النطاق والشمول والاستدامة، انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة؛

٥- يشدد على أن عمل الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً ينبغي أن يشمل جملة من الأمور منها استكشاف سبل ووسائل الحد من ضعفها، ويعرب عن تقديره لاستمرار عمل الأونكتاد ومساعدته لأقل البلدان نمواً في هذا المضمار؛

(١) تشمل هذه الاستنتاجات المتفق عليها، بناء على ما أُتفق عليه في الدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية، البند ٥ من جدول أعمال تلك الدورة، مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وكذلك البند ٢ من جدول أعمال الدورة التنفيذية الرابعة والستين للمجلس.

- ٦- يشدد على أهمية تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول وغاياته بحلول عام ٢٠٢٠، وبلوغ مستوى أعلى من النمو والتنمية المستدامين، وكذلك ليتسنى لها ولشركائها في التنمية تحقيق الاستفادة المثلى من المبادرات والبرامج القائمة، بما في ذلك القرارات الوزارية ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية؛
- ٧- يشدد على أهمية تسخير التمويل من جميع المصادر المناسبة دعماً للتنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات الخاصة؛
- ٨- يعرب عن تقديره للجهات المانحة على الصعيد الثنائي على دعمها المتواصل، ولا سيما تلك التي وفّت بالتزام العديد من البلدان المتقدمة بالمستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ١٥-٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً، ويشجع الجهات الأخرى على بذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف المتفق عليها الواردة في برنامج عمل إسطنبول، مشدداً على أهمية النهوض بنوعية المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛
- ٩- يؤكد من جديد أن على الأونكتاد، في إطار ولايته، أن يعزز عمله دعماً لأقل البلدان نمواً من خلال أركانه المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، من أجل الاستمرار في تنفيذ جميع مجالات الأولوية ذات الصلة من برنامج عمل إسطنبول، بما فيها المتعلقة بالنفوذ إلى الأسواق، وقواعد المنشأ، والإعفاء المتعلق بقطاع الخدمات؛
- ١٠- يطلب إلى الأونكتاد أن ينظم، في إطار اجتماعات أفرقة الخبراء القائمة، اجتماعاً للخبراء أحادي السنة يكرس لمناقشة سبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل إسطنبول، ويركّز على أهدافه وغاياته المتعلقة بالقدرات الإنتاجية ومضاعفة حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية؛
- ١١- يدعو الجهات المانحة والبلدان النامية الأخرى القادرة إلى تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً الذي يشكل أداة هامة يوظفها الأونكتاد ليلي بسرعة وفعالية الطلبات المتزايدة على عمله الواردة من أقل البلدان نمواً؛
- ١٢- يحيط علماً بتقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٦: الطريق إلى الخروج وما بعده: تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه، وبالتوصيات السياسية الواردة فيه، مسلماً بأهمية السياسات الرامية إلى الخروج بعزم المواصلة.

الجلسة العامة الختامية

٨ شباط/فبراير ٢٠١٧

باء- البنود الأخرى التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقرير لجنة التجارة والتنمية

- ١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثامنة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/40.

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

٢- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثامنة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/33، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

جيم - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣- في إطار هذا البند، وافق مجلس التجارة والتنمية على اتباع نهج ذي مرحلتين، اقترحه رئيس المجلس، في تنفيذ مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2).

٤- ووافق المجلس على العناصر التالية للمرحلة الأولى من تفعيل أفرقة الخبراء الحكومية الدولية الجديدة، وفقاً للفقرتين الفرعيتين ١٠٠ (ص) و(ق) من مافيكيانو نيروبي، وما يتصل بذلك من مسائل:

(أ) من بين اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات الحالية، وهي ستة، تظل مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات كما هو مقرر حالياً، وذلك بالنسبة إلى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة. وسيُدمج اجتماعاً الخبراء المتعددي السنوات المتبقين، وهما اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، في اجتماع خبراء واحد متعدد السنوات. وسيصبح هذا الاجتماع المدمج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة وبشأن التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، مع ما يترتب على ذلك من دمج المواضيع التي سيغطيها؛

١٤ بناء على ذلك، تظل اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات على ما هي عليه، باستثناء الأجزاء المنطبقة من اختصاصات اجتماعي الخبراء المتعددي السنوات المدمجين التي ستطبق على مكونات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المدمج حديثاً، رهنأ بإعادة النظر فيها درأً لازدواجية لا لزوم لها؛

٢٤ من المتوقع أن يكون من بين موضوعات اجتماع فريق الخبراء الأحادي السنة لعام ٢٠١٧ أحد نواتج دورة المجلس التنفيذية الرابعة والستين^(٢).

(ب) بخصوص عملية التفكير المقترحة^(٣)، سيعيد رئيس المجلس، بمساعدة الأمانة، دراسة استقصائية تركز على الجوانب التي من شأنها أن تساعد الأونكتاد على تحسين أساليب عمله وترسيخ وضعه ليتمكن من التنفيذ الكامل لمافيكيانو نيروبي وعلى أن يحسن استعداداته للدورة القادمة للمؤتمر الذي يُنظم كل أربع سنوات. وستعمم الدراسة الاستقصائية على جميع

(٢) انظر الفصل الأول أعلاه.

(٣) انظر TD/B/63/7، وبخاصة الفصل الثاني، الفرعان ألف وحاء.

الدول الأعضاء، مع تلخيص النتائج وإطلاع الدول الأعضاء عليها. وشجعت جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الدراسة الاستقصائية؛

(ج) وافق المجلس أيضاً على أن مشروع صيغة الاستنتاجات المتفق عليها بشأن أقل البلدان نمواً الذي عمم على الدول الأعضاء مقبول وأن المشاورات ستبدأ بشأن مضمونها، بهدف التوصل إلى استنتاج أثناء الدورة التنفيذية الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية؛

(د) في ضوء التقدم الجيد الذي تحقّق، وافق المجلس على اختتام العمل بشأن اختصاصات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الجديدين بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، إلى جانب برنامج عمل اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات للأعوام الأربعة القادمة؛

(هـ) التزم المجلس كذلك باستئناف العمل على تلك الاختصاصات بُعيد اختتام الدورة التنفيذية، وتركيز الجهود خلال الدورة التنفيذية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات المتفق عليها بخصوص أقل البلدان نمواً.

٥- وبوجه عام، وافق المجلس على أن المرحلة الثانية من تفعيل مافيكيانو نيروبي، أي تنشيط آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، ستمثل في سلسلة من جلسات تبادل الأفكار. ووافق أيضاً على أن المرحلة الثانية لن تبدأ حتى تنتهي المرحلة الأولى كلياً. وسيفصل النهج والجدول الزمني المتعلقان بالمرحلة الثانية في أقرب وقت ممكن بعد اختتام المرحلة الأولى بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

٦- شدد نائب الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي على تزايد الدلائل على أن أهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) من أجل نمو الناتج المحلي الإجمالي والخروج ستفوّت. والوضع بمثابة دعوة عاجلة إلى تحديد الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً وتعزيزه. وإذا كانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً قد بلغت أكثر من ٢٠ مليار دولار في السنة، فإن هذه البلدان تفقد حالياً مبلغاً مماثلاً تقريباً من حيث إيرادات التصدير سنوياً بسبب التدابير التقييدية التي تفرضها بلدان مجموعة العشرين. وأشار إلى أن الطريقة التي تخرج بها أقل البلدان نمواً من هذه الفئة لا تقل أهمية عن توقيت خروجها، وذكّر بأن التكنولوجيا تظل "الحلقة المفقودة" من سلسلة "أدوات" تنمية هذه البلدان. ودعا الجهات المانحة إلى تحديد موارد صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً.

٧- وحثّ نائب الأمين العام كذلك الوفود على التوصل إلى اتفاق بناءً بشأن تفعيل فريق الخبراء الحكوميين الدوليين اللذين أنشئا في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد في نيروبي في عام ٢٠١٦، وحثّ الدول الأعضاء على توضيح الكيفية التي ينبغي أن يفعل بها الأونكتاد الفريقين المذكورين.

٨- وخلال عرض أمانة الأونكتاد بشأن تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٦: الطريق إلى الخروج وما بعده - تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه، أعرب مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد، الذي عيّن مؤخراً، عن التزامه بدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها الإنمائية. ولخص رئيس قسم أقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد رسائل التقرير الأساسية وأهم

توصياته السياساتية، مشدداً على أن التوقعات الإحصائية تشير إلى أن ١٦ بلداً فقط يُتوقع أن يستوفي بشكل كامل معايير الخروج بحلول عام ٢٠٢١. وشدد أيضاً على أن تدابير الدعم الدولي القائمة لصالح أقل البلدان نمواً تبدو غير كافية وغير فعالة بالنسبة للتحديات الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان.

٩- ثم أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية والوفود التالية ببيانات: جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وبنغلاديش، باسم أقل البلدان نمواً؛ والسودان، باسم المجموعة الأفريقية؛ وبربادوس، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وباكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد والدول الأعضاء فيه؛ ومصر، باسم المجموعة العربية؛ واليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ والفلبين، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وبربادوس، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإستونيا، باسم المجموعة دال؛ والصين؛ وأوغندا؛ وإثيوبيا؛ والجزائر؛ ونيبال؛ ودولة فلسطين؛ وتونس؛ والمغرب؛ وتشاد؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٠- وأشادت الوفود بأمانة الأونكتاد على نوعية ووجاهة البحث وتحليل السياسات الثاقب في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦، وعلى اقتراحها توصيات ووجيهة ولملموسة بشأن السياسات، أيدتها معظم الوفود. وأنتت بعض الوفود على التقرير لأنه عالج القضايا الإنسانية صراحة. لكن معظم الوفود لاحظت بقلق أن أربعة بلدان فقط هي التي تمكنت من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً حتى الآن. وحثت وفود عديدة المجتمع الدولي على زيادة فعالية تدابير الدعم الدولي تجاه أقل البلدان نمواً، مع اقتراح ذلك بالرصد والتقييم السليم لتلك التدابير. ودعا أحد المندوبين إلى تفعيل الحقيقي لمنح الإعفاءات لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

١١- وأعرب عدد من الوفود والمندوبين عن الأسف بشأن تباطؤ النمو العالمي واستمرار وجود مخاطر التراجع الاقتصادي. فقد تأثر بالفعل أداء النمو في أقل البلدان نمواً، حيث انخفض إلى ما دون نسبة ٧ في المائة المستهدفة في برنامج عمل اسطنبول. كما أعربت الوفود عن قلقها إزاء التوقع بأنه من غير المرجح تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بالخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢١. وأبرز الوضع كذلك الحاجة إلى تعزيز تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً، لأن هذه البلدان هي ميدان الانتصار أو الهزيمة بخصوص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم من أن معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً لن تكون مؤهلة للخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢١. وشدد مندوب آخر على الجهود التي يبذلها بلده للخروج من هذه الفئة وتحقيق التنمية المستدامة.

١٢- ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى التشغيل الفعال لبنك الأمم المتحدة للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً. وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أنه ينبغي تعزيز أوجه التآزر وتجنب الازدواجية عند تشغيل بنك التكنولوجيا. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تُبقي على الحيز السياسي فيها من أجل الفعالية في تحقيق الغايات الواردة في برنامج عمل إسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار ممثل مجموعة

إقليمية أخرى إلى الدور الخاص الذي ينبغي أن تضطلع به النساء في التحول البنوي في أقل البلدان نمواً. وشدد ممثل إحدى الجمعيات على أهمية تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات المحلية التي قد تكون مفيدة لتنمية أقل البلدان نمواً.

١٣- وحثت وفود عدة على تنفيذ ما فيكيانو نيروبي بفعالية من أجل تنشيط الأونكتاد وتفعيل أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المتفق عليها خلال دورة المؤتمر الرابعة عشرة.

١٤- وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء تزايد الشكوك في النظام المتعدد الأطراف، وكرروا الدعوة إلى المزيد من التعاون الدولي البناء، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوثيق تنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي. وأشار مندوب آخر إلى ضعف أقل البلدان نمواً أمام تقلبات أسعار السلع الأساسية والحاجة إلى زيادة التنوع الاقتصادي. وألقى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي هي أيضاً من أقل البلدان نمواً، وأعرب عن قلقه إزاء مستقبل صناعاتها المالية.

١٥- وسلطت بعض الوفود الضوء على أن لأقل البلدان نمواً، تماشياً مع خطة عمل أديس أبابا، دوراً رئيسياً في تعبئة التمويل من أجل التنمية. وبينما تعد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً كبيرة، لاحظت هذه الوفود أيضاً أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية ضخمة كذلك وينبغي أن تلقى الاهتمام الواجب، مع إبراز الدور الهام للقطاع الخاص في الوقت نفسه. وذكر أحد الوفود أن شواغل أقل البلدان نمواً والنهوض بها ينبغي أن يكونا في صميم عمل الأونكتاد.

١٦- وحثت وفود كثيرة المشاركين في الاجتماع على التوصل إلى اتفاق بناء بشأن مسائل الميزانية والمسائل المالية، يُدرج في استنتاجات الدورة المتفق عليها، بغية تمكين الأونكتاد من تنفيذ ولايته تماشياً مع الأولويات الجديدة المحددة في ما فيكيانو نيروبي، وبخاصة الفقرة ٥٥(د). ودعت أيضاً إلى توفير الموارد الكافية للأونكتاد في هذا الصدد.

١٧- ولتبيد الشواغل المتعلقة بالميزانية فيما يتصل بالفقرة ٥٥(د)، قدمت أمانة الأونكتاد لمحة عامة عن عملية الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي قُدمت إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عقب القرارات المتخذة في الدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، والدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويعمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في الوقت الراهن، تحت مسؤولية الأمين العام للأمم المتحدة، على التوفيق بين فرادى المقترحات ورقم التخطيط الكلي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووفقاً للممارسة السابقة، بعد نشر الأمم المتحدة ملزمة الميزانية لتتنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة والجمعية العامة، ستعقد إحاطة إعلامية في أيار/مايو ٢٠١٧ لعرض العناصر الرئيسية في مقترح ميزانية الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذه الآلية تكفل الاتساق الكامل لعمل مجلس التجارة والتنمية مع صلاحيات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، وكذلك مع مسؤولية الأمين العام للأمم المتحدة عن إعداد مقترح الميزانية الموحدة لكل الأمانة العامة للأمم المتحدة لتتنظر فيه الدول الأعضاء.

١٨- وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الانطباع عن زيادة ميزانية الأونكتاد، بدلاً من نقصانها استناداً إلى وثيقة من وثائق الجمعية العامة تعود إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأوضحت أمانة الأونكتاد أن الأونكتاد تلقى تمويلًا مؤقتاً لدعم أهداف التنمية المستدامة تحديداً، في إطار عملية تمويل التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولتلبية طلب قدمه وفد آخر، أكدت الأمانة أن إحاطة إعلامية عن الميزانية المعتمدة ستعقد في جنيف أيضاً للدول الأعضاء في الأونكتاد، لأن إمكانية انخفاض ميزانية الأمم المتحدة مستمرة، الأمر الذي قد يؤثر في التنفيذ، ولأن الميزانية النهائية للأونكتاد تحدد بناء على التعليمات الواردة من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

باء- حلقة نقاش: تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٦: الطريق إلى الخروج وما بعده - تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه

(البند ٢)

١٩- عقد مجلس التجارة والتنمية حلقة نقاش بشأن الطاقة المستدامة من أجل التحول البيئي في أقل البلدان نمواً. وقدم رئيس المجلس في بيانه الافتتاحي فريق المناقشة المؤلف من خبراء من القطاع الخاص، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وجامعة فيرمونت (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، ووحدة البيئة والتجارة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة الأونكتاد. وافتتح رئيس قسم أقل البلدان نمواً بالأونكتاد المناقشة مُبرزاً أهمية الطاقة في التحول البيئي في أقل البلدان نمواً وفي تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٠- وشملت عروض المشاركين المسائل التالية: (أ) هيكلية الطاقة في أقل البلدان نمواً وخياراتها السياسية التكنولوجية؛ (ب) قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبطة بالطاقة في أقل البلدان نمواً؛ (ج) البعد الجنساني الذي يقوم عليه الأثر الإيجابي للحصول على الطاقة على التنمية الطويلة الأجل في أقل البلدان نمواً؛ (د) تفعيل خيارات دينامية لسياسات الطاقة في أقل البلدان نمواً؛ (هـ) إمكانات الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المستقبلي لأقل البلدان نمواً؛ (و) دور التدابير التجارية والبيئية في مجال الطاقة المستدامة لأقل البلدان نمواً. ومن المسائل السياسية الهامة التي بُحثت مدى إمكانية أن تحقق أقل البلدان نمواً طفرة في هيكلية الطاقة المستدامة، والعوامل المساعدة، والحوافز التي تواجهها في ذلك؛ وما إذا كانت هناك علاقات هامة بين الديناميات الجنسانية وزيادة فرص الحصول على الطاقة في أقل البلدان نمواً؛ وما إذا كان يمكن لأقل البلدان نمواً أن تتعلم من النجاحات والإخفاقات من البلدان النامية الأخرى؛ وما إذا كان يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تؤدي دوراً هاماً في مزيج الكهرباء المستقبلي لأقل البلدان نمواً والعوامل التي يجب مراعاتها؛ وكيف يمكن أخذ الاعتبارات التجارية والبيئية في الحسبان للتأثير في مزيج الطاقة لأقل البلدان نمواً.

٢١- وأشاد مندوبون عدة بالأونكتاد لتركيز فريق المناقشة على مواضيع محددة. وأبرزوا أهمية الطبيعة الحساسة والشاملة للطاقة لإحداث التحول البيئي وتحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً. وأشادوا به أيضاً على تشجيعه أوجه التآزر بشأن مصادر الطاقة المتجددة على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة، كما يتضح من مشاركة متكلمين من شعب الأونكتاد الأخرى وهيئات الأمم المتحدة وبرامجها. وأعرب أحد المندوبين عن تقديره لإلقاء عروض الفريق الضوء على أمثلة على الإخفاقات في مشاريع الطاقة المتجددة، لأن الإخفاقات تمثل مصدراً مهماً للتعلم. وأثنى

مندوب آخر على الأونكتاد لأنه أحرز تقدماً في النقاش بشأن مصادر الطاقة المتجددة، وأسهم في تطوّر الفكر الإنمائي بشأن التنمية المستدامة والعمولة. وشدد أيضاً على ضرورة تجنب المناقشات الضيقة في هذا الصدد.

٢٢- وسلط مندوبون عدة الضوء على التجارب القطرية في بلدانهم في زيادة فرص الحصول على الطاقة واعتماد الطاقة المتجددة بأنواعها. وشددوا على الدور الجامع بين الاستثمارات العامة والتنظيم باعتباره استراتيجية فعالة لزيادة إمكانات الوصول إلى المناطق المعزولة، وفي الوقت نفسه استقطاب الاستثمار الخاص وحفز الاقتصاد المحلي، الأمر الذي يوجد فرص العمل ويوفر الطاقة للأعمال التجارية. وضرب أحد المندوبين أمثلة على ما تحقّق وتقرّر من استثمارات في طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية تهدف إلى زيادة نصيب الطاقات المتجددة بأنواعها.

٢٣- وأشار مندوبون عدة إلى نقص التمويل بوصفه عاملاً رئيساً يقيّد توسيع قطاع الطاقة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. ووصف أحد المندوبين تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بأنه أحد أصعب المجالات بالنسبة للبلدان النامية، ذلك أن الموارد المتاحة لا تزال غير كافية إلى حد بعيد. وأشار إلى الركائز المختلفة التي استند إليها مقترح بلده الداعي إلى تعبئة وتيسير تمويل مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك مركز جامع ومرفق مسار سريع للتمويل من المينح؛ وشبكة للممولين وناد للمانحين لجمع الممولين المتعددي الأطراف ومن القطاع الخاص؛ وتشجيع أسواق رأس المال الأخضر. وأشار مندوب آخر إلى أنه يمكن لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية أن تدير الطلب على الطاقة من خلال تحديد أولويات التنويع في القطاعات الأقل اعتماداً على الطاقة كوسيلة للالتفاف حول مشكلة التمويل. وأشار أيضاً إلى إمكانية أن تحقق أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية طفرة في مصادر الطاقة المتجددة أسوةً بما أحرزته بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في ميدان تكنولوجيات المعلومات.

٢٤- وأبرز أحد المندوبين الصلات القائمة بين الوقود الأحياي والقيمة المضافة في القطاع الزراعي، ومن ثم مساهمته في التحول البيوي في السياقات المناسبة. وأشيد بالأونكتاد في هذا الصدد على مساهمته في النقاش بشأن الوقود الأحياي.

٢٥- وشدد مندوب آخر على المساعدة التقنية وتنمية القدرات من أجل وضع مشاريع استثمارية وطنية مقبولة مصرفياً، بما في ذلك عن طريق توثيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي. وطلب مندوب آخر مساعدة تقنية من الأونكتاد في مجال الطاقة في أقل البلدان نمواً.

٢٦- وأشار المتحاورون في ملاحظاتهم الختامية وردودهم على القضايا التي طرحت أثناء النقاش إلى أن تغير المناخ مثال على المشاكل المشتركة التي تستوجب حلولاً مشتركة. وثمة اتجاه واضح إلى انخفاض التكاليف في تكنولوجيات الطاقة المتجددة مما يتيح فرصاً كبيرة لتحقيق طفرات. ومعظم استثمارات أقل البلدان نمواً في الطاقة تجمع بالفعل بين موارد القطاعين العام والخاص، ولا تزال القدرة على تحمل تكاليف الكهرباء مسألة مهمة ليتسنى للجميع الحصول عليها. وتهدف العديد من مشاريع الطاقة أيضاً إلى تحقيق مكاسب كبرى في أقرب وقت، لكن من اللازم إذكاء الوعي بالحلول المحلية ذات الرؤية البعيدة الأمد. وأخيراً، لا يوجد حل سحري للتغلب على التحديات المتعلقة بالطاقة، بل مجموعة من الحلول لا تقتصر على قضايا الحصول على الطاقة وتوليدها فقط، بل التوزيع وكفاءة الطاقة والتنقل المستدام واقتصاد التدوير أيضاً.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٧- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٧ جدول الأعمال المؤقت للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/EX(64)/1. وبناء على ذلك، ضم جدول أعمال الدورة التنفيذية البنود التالية:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٦: الطريق إلى الخروج وما بعده - تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه
- ٣- البنود الأخرى التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والستين

باء- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والستين

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٨- أذن مجلس التجارة والتنمية، في الجلسة العامة الختامية، باستكمال التقرير بعد اختتام الاجتماع تحت سلطة الرئيس والمقرر.

الحضور^(٤)

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	سويسرا
إثيوبيا	صربيا
أذربيجان	الصين
الأردن	العراق
إكوادور	عمان
ألبانيا	غابون
إندونيسيا	غانا
أوغندا	فرنسا
باكستان	الفلبين
البرازيل	فنلندا
بربادوس	كندا
بروني دار السلام	الكونغو
بلغاريا	الكويت
بنغلاديش	كينيا
بولندا	ليسوتو
توغو	مدغشقر
تونس	المكسيك
الجزائر	النمسا
الجمهورية العربية السورية	نيبال
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	هايتي
جورجيا	الهند
جيبوتي	الولايات المتحدة الأمريكية
السنغال	اليابان
السودان	اليونان

٢- وحضر الدورة ممثلو عضو المؤتمر التالي:

الكرسي الرسولي

٣- وحضر الدورة ممثلو الدولة غير العضو التالية، التي تتمتع بصفة مراقب في مجلس التجارة والتنمية:

دولة فلسطين

(٤) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(64)/INF.1.

- ٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٥- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ٦- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- ٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفتنة العامة
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
-